وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٥/٤/١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٤/٢٧ ؛

قـــــــرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٦٩١٦٤٠٠,٧٥ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة وستة عشر ألفًا وأربعمائة جنيه وخمسة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٧٠٧٩٥٢١,٥٩ ج (فقط سبعة ملايين وتسعة وسبعون ألفًا وخمسمائة وواحد وعشرون جنيهًا وتسعة وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٦٣١٢٠,٨٤ ج (فقط مائة وثلاثة وستون ألفًا ومائة وعشرون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) خصمت من الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ٤١٦١٥٨٠٥,٣٨ ج (فقط واحد وأربعون مليونًا وستمائة وخمسة عشر ألفًا وثمانمائة وخمسة جنيهات وثمانية وثلاثون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٧/٤/٢٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة